المكانة الإقتصادية للإقليم القسنطيني لدى بريطانيا العظمى أواخر الحكم العثماني.

قراءة في تقرير سرّي مقدم للقنصل البريطاني بالجزائر.

The economic position of the Constantine region in Great Britain at the end of the Ottoman rule, a reading in a confidential report submitted to the British Consul in Algeria

الدكتور محمد الأمين بوحلوفة

جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة

Majrit711@gmail.com

تاريخ الاستلام:2020/12/06 تاريخ القبول: 2021/03/19

ملخص:

إن موضوع تاريخ العلاقات التجارية للجزائر خلال الفترة العثمانية لايزال من المواضيع التي تحتاج إلى إعادة بحث، خاصة وأن تلك الفترة عرفت نشاطا لقوتين تجاريتين كبيرتين في المتوسط، فرنسا وبريطانيا العظمى، لهذا حاولنا خلال هاته الدراسة التطرق إلى العلاقة التجارية بين الجزائر وبريطانيا من خلال تقرير سريّ تم تقديمه للقنصل البريطاني،وقد طرحنا تساؤلا هو كيف عملت بريطانيا على الاستفادة من أهمية الإقليم القسنطيني تجاريا ؟ وماهي أهم الوسائل التي استخدمتها لذلك؟، ولعل الهدف من هاته الورقة العلمية إظهار أهمية الإقليم القسنطيني تجاريا ودور بريطانيا في النشاط الاقتصادي فيه، أما أبرز النتائج هي أن التقرير أظهر غنى الإقليم القسنطيني بموارده التجارية، لكن السلطة والمنافسة الفرنسية عملت دون تحقيق ازدهاره التجاري رغم أن البريطانيين طبقوا إستراتيجية تجارية كان الهدف منها تحقيق أرباح و استفادة سكان الإقليم أيضا .

الكلمات المفتاحية:الإقليم القسنطيني ، إيالة الجزائر، بريطانيا العظمى، الامتيازات التجارية، القنصل البريطاني.

Summary:

The Algerian trade relations during the Ottoman period is still one of the important historical topics that need to be studied by researchers, since that period knew the activity of two large powers in the Mediterranean, namely France and Great Britain, so we tried in this study to focus on the trade relationships between Algeria and Britain by analyzing A confidential report which was submitted to the British Consul and which discusses the importance of the Constantinian region, and how was Britain able to take the right to exploit the resources of this region through a trade agreement that lasted ten years, in light of the French competition and various obstacles that made it finally withdraw from this region.

Keywords: Constantine Territory, Ayala of Algeria, Great Britain, Trade Concessions, British Consul.

مقدمة:

يعبر آدم سميث عن أهمية البحر المتوسط بقوله " فمن الطبيعي أن تتحقق أولى التحسينات في الفن والصناعة حيث تفتح هذه السلع العالم إلى سوق للمنتجات من جميع الأنواع..والدول التي تعيش حول ساحل البحر الأبيض المتوسط يبدو أنها كانت متحضرة"[1]. وبشكل متزايد فإن البحر الأبيض المتوسط كان منطقة تجارية وبحرية نابضة بالحياة خلال الفترة الحديثة المبكرة. كما ظل مركزًا للمنافسة التجارية والسياسية، التي ميزت هذه الفترة[2].

إن سير العلاقات التجارية في المتوسط كان يخضع للنقل البحري وقوة الدول من الناحية الإقتصادية، إضافة إلى الفائض في الإنتاج، فالأسواق المتوسطية عرفت رواجا للسلع التي كانت كثيرة في الأسواق المحلية. كذلك هنالك ميزة أخرى لطبيعة المبادلات التجارية، وهي سعي الدول التجارية في النصف الثاني من القرن 16م إلى التوسع عن طريق عقد الاتفاقيات التجارية، وستعرف العلاقات التجارية في حوض المتوسط تدهورا ملحوظا خلال فترات متقطعة من الزمن وهذا بسبب عدم إستقرار الأوضاع في دول أوربا، بالإضافة إلى ظاهرة القرصنة التي كلفت الدول التجارية خسائر فادحة.

في بداية القرن التاسع عشر شهدت بريطانيا تفوقا تجاريا تاما وهذا بسبب إنتهاء الحرب الفرنسية البريطانية سنة 1804م،وبعدها بثلاثة سنوات أي 1807م إستطاعت الظفر بالإمتيازات التجارية الفرنسية بالجزائر بعد توتر العلاقة بين الجزائر وفرنسا[3]، فالقنصل البريطاني هنري بلانكلي تمكن من أن يسحب من الفرنسيين عقد حق إستغلال صيد المرجان و حصن الباستيون واحتكار التجارة مع قسنطينة وعنابة وهذا بموجب معاهدة تجارية بين بريطانيا والجزائر[4]، لهذا سنحاول في هاته الورقة العلمية الكشف عن الأهمية الاقتصادية للإقليم القسنطيني بالنسبة لبريطانيا وهذا اعتمادا على تقرير سري قدمه نبيل إنجليزي مقيم بعنابة للقنصل البريطاني، و إظهار الفرص و الأرباح التي سيتيحها هذا الإقليم للتجارة البريطانية، ولعل الإشكالية التي يمكن طرحها هنا هي : كيف عملت بريطانيا على الإستفادة من أهمية الإقليم القسنطيني تجاريا ؟ وماهي أهم الوسائل التي استخدمتها لذلك؟ وهل عرفت منافسة من أطراف أخرى ؟ وهل إستطاعت بريطانيا أن تحافظ على هذا الإقليم لخدمة مصالحها؟.

1 وصف التقرير وما جاء فيه: أ**وصف التقرير**: إن التقرير الذي بين أيدينا، عبارة عن رسالة سرية[5] مكونة من 6 صفحات كتبها نبيل إنجليزي مقيم بمدينة بونة (عنابة) إلى القنصل البريطاني هنري بلانكلي[6] بمدينة الجزائر وعنوانه " رسالة خاصة من نبيل مقيم في بونا عام 1810م"، ومن خلال التحقيق يتضح أن صاحبه هو نائب القنصل، التاجر روبنسون الذي عمل في بونة (عنابة)، بدليل أن القنصل علق في التقرير بملاحظة جاء فيها "..تم إرسال لي التلميحات التالية المتعلقة بالتجارة في هذا الجزء المثير للإهتمام من "البيري"[7] من قبل شخص أقام في بونة كنائب قنصل بريطاني لبعض الوقت"[8]. وقد عينه القنصل خلفا لإسكوديرا الذي تم إقالته من منصبه، بعدما تورط في قضايا فساد تمثلت في تهريب كميات من القمح مع باي قسنطينة إلى إيالة تونس، وبيعه للثيران إلى البحرية البريطانية بسعر باهظ، الأمر

الذي كلفه حياته[9].لقد تعمد صاحب التقرير إخفاء إسمه للسرية التي يحملها، وخوفا على نفسه من أن يقع بين يدي السلطات الجزائرية، وهنا وجب الإشارة إلى أن هذا التقرير ما هو إلا نسخة عن الأصل الذي احتفظ به القنصل البريطاني هنري بلانكلي والذي بقي بحوزة ابنته إليزابيث التي قامت بنسخه في ملاحق الكتاب الذي نشرته سنة 1838م تحت عنوان" ستة سنوات من الإقامة بالجزائر"، واستطاع صاحب التقرير أن يستقي المعلومات التي دونها في تقريره من خلال وقوفه شخصيا على ما يزخر به الإقليم القسنطيني من منتجات تجارية، إضافة لعلاقته الجيدة بشيخ العرب في المنطقة وسوف يصرح بذلك عندما يذكر أنه صديق لبريطانيا.

ب-أهم ماجاء في التقرير: بداية يصف التقرير الأهمية التجارية لمنطقة القالة و يؤكد على أنها الهدف الرئيس لحكومة جلالته[10]، بعدها يعدد أهم منتوجاتها الزراعية فيذكر أنها "تنتج كمية هائلة من الحبوب خاصة القمح الممتاز المناسب لتزويد بريطانيا العظمى بالحبوب، إلى جانب الشعير والفاصوليا بوفرة كبيرة"[11]. ثم يتطرق إلى الجانب السياسي، وطبيعة الحكم فيها فيذكر أن من يسيرها هو "شيخ العرب الذي يحكم هذا الجوار، فهو الصديق الثابت لإنجلترا وعدو فرنسا ..."[12]، فعبارة "الصديق الثابت" تبين أن شيخ العرب سبق وأن تعامل مع نائب القنصل، ويعرف حق ميولاته للأوربيين،و يؤكد كذلك على ضرورة تنمية صداقته. بعدها يضيف التقرير وصفا دقيقا للغطاء الغابي و يحدد معالمه الجغرافية إذ "تبدأ الغابات بالقرب من القالة وتمتد شرقاً على طول جوانب الجبال التي تفصل الجزائر العاصمة عن تونس وغربًا على طول السهول الواسعة باتجاه بونا"[13]، فصاحب التقرير يبين أن هاته الغابات مهمة جدا لصناعة السفن البريطانية، و أن الطريق التي شيدها الفرنسيون سابقا يمكن إعادة إصلاحها لنقل الخشب، بتكلفة لا تتجاوز 1500 دولار إسباني[14]، وبعد أن أمدنا التقرير بتلك المعلومات عن القالة، إنتقل صاحبه إلى منطقة بونة (عنابة) وأهميتها التجارية بإعتبارها مدينة ساحلية، فإمكان "الإنجليز أن يجعلوها سوقًا ذات أهمية كبيرة لإدخال المنتجات الإستعمارية والمصنوعات البريطانية من جميع الأنواع"[15]. وهو الأمر نفسه إستخدمه الفرنسيون عندما كانت ضمن إمتيازاتهم، وقد أكد على ذلك التقرير إذ "...تم تصديرها من بونة ...أثناء وجود الشركة الفرنسية الأفريقية هناك..."[16]. من الأمور التي جاءت في التقرير أيضا موقع بونة الإستراتيجي " فموقعها العسكري ...سيصبح لفترة طويلة بعد الإستحواذ عليه مفيدا ومهما لبريطانيا العظمى"[17]. وهنا يجب الإشارة إلى الأهمية البحرية لبونة كونها تطل على المنطقة الشرقية من حوض المتوسط، فموقعها يسمح للبحرية البريطانية بإتخاذها قاعدة بحرية قريبة من إيالة تونس والمنطقة الشرقية ما يساعدها على سهولة المراقبة، وأيضا لا

يجب إغفال المشروع الإحتلالي البريطاني للجزائر وأهمية المناطق الساحلية، فقد أعدّ القنصل البريطاني هنري بلانكلي مشروع الإحتلال ووضع الخطة وحدد حق موقع إنزال القوات البريطانية[18] ، بحكم أن القنصل كان قد نجح في خطته التي وضعها للإستيلاء على جزيرة مينورقة وإنتزاعها من يد الإسبان[19] .

بالرجوع إلى قسنطينة، ذكر التقرير كذلك تفاصيل دقيقة عنها، بدءا بموقعها الجغرافي الذي لا يبعد سوى ستين فرسخا جنوب بونة[20] ، ثم قدر عدد سكانها في تلك الفترة بحوالي 30 ألف نسمة معظمهم من الأتراك والأندلسيين واليهود.وتطرق كذلك إلى الآثار الرومانية المحيطة بها، وإلى قوتها العسكرية حيث نوه إلى أن الباي يمكنه "أن يجلب ما يقرب من عشرين ألف رجل إلى الميدان، نصفهم عموما فرسان"[21] ، بعدها إنتقل إلى طبيعة الحكم ، حيث أشار إلى أن الباي هو من يحكم هذا الإقليم بتعيين من داي الجزائر، على أن يدفع جزية سنوية قدرها 200000 دولار وهو مبلغ يُفرض ويُبتز من العرب[22] . من الملاحظ أن صاحب التقرير ركز على موقع قسنطينة الإستراتيجي عندما قال" كموقع عسكري فإن قسنطينة لا مثيل لها، حيث تم بناؤها على تلة عالية وتم تحصينها بشكل صحيح، وسيكون الوصول إليها غير ممكن"[23] ، لكن التقرير بين أن دفاعات المدينة في تلك الفترة كانت متدهورة ما يجعلها لا تستجيب للحروب الأوربية .بعدها إنتقل إلى الجانب التجاري وهو ما يهمنا منه .

2-الموارد التجارية للإقليم القسنطيني حسب ما جاء في التقرير: ذكر صاحب التقرير أن الإقليم القسنطيني يحتوي على موارد مهمة جدا لبريطانيا، ومنها الصوف 10000 قنطار ،و 5000 قنطار من الكتان،و 50000 جلود ثيران، و 100000 مكيال من النرة، ويذكر أيضا المواد التي كانت الشركة الفرنسية تصدرها من قسنطينة، وتتكون أساسًا من عجول الشعير، القمح والفول والجلود، الشمع والعسل، وجلود الإبل وشعر الإبل وريش النعام وجلود الماعز والأغنام ،أخشاب السفن، والثيران والدواجن والخيول والبغال[24] ، وعليه فكل هاته المواد تعكس غنى الإقليم القسنطيني بالمنتوجات الزراعية بالدرجة الأولى، و تبين أيضا أنه كان محققا للإكتفاء الذاتي، وله القدرة على التصدير نحو أوربا، وهذا عن طريق الشركة الفرنسية .

3- الفوائد التجارية للإقليم القسنطيني على بريطانيا: على ضوء التقرير يتضح أن الفوائد الربحية على الطرف البريطاني كبيرة وهذا حسب وصف صاحب التقرير، ويمكن تصنيفها كالآتي :

أ-المنتجات الزراعية : من بين المنتجات التي ركز عليها التقرير القمح، حيث نوه إليه على أنه منتوج إذا تم تشجيع تصديره " فستكون له فوائد، فجودته تضمن له إحتراما في البيع بسعر أربعة وعشرين دولارًا إسبانيًا للكافيزو[25] ويمكن تصدير الشعير بنسبة مماثلة مقابل تسعة دولارات إسبانية"[26] .

ب-المنتجات الحيوانية :ونذكر منها "شمع النحل المتوفر بكثرة وقد يتم تصدير 300 قنطار لمالطا سنويًا بسعر معتدل يبلغ 26 دولارًا جزائريًا لكل منها"[27] ، كذلك "صوف قسنطينة يحظى بتقدير كبير في تونس ومدينة الجزائر، من 800 إلى 1000 قنطار ويمكن تصديره سنويًا بسعر ستة دولارات جزائرية للقنطار"[28] .

التقرير يعرض موقع السلطة من العملية التجارية في الإقليم و يشير إلى أنها لم تكن تتعامل بما تقتضيه قوانين التجارة آنذاك، والدليل على هذا الرسوم التي كانت تفرض على تلك المنتجات حين تصديرها، فقد وصفها صاحب التقرير بأنها رسوم تافهة يتم فرضها من قبل الباي حين تصدر تلك المنتجات[29] . كذلك الجلود الخاصة بالماعز و الخراف وقد "قدرت بـ 60.000 في السنة بثلاثة دولارات وربع لكل ماعز والخراف بـ40.000 سنويًا بسعر ربع دولار جزائري لكل واحد منها، فكلها سلع جاهزة للتصدير"[30] .من بين المنتوجات أيضا التي ذكرها التقرير شعر الإبل الذي كان يصدر نحو تونس رغم قلته، بالإضافة إلى ريش النعام الذي كان بكميات كبيرة وبسعر رخيص"[31] .

كثيرة هي المعاملات التجارية التي كان النافذون في السلطة يحتكرونها لأنفسهم، فالتقرير بين لنا أن صاحب أعلى سلطة في قسنطينة كان يتاجر في الثيران، حيث أن عملية شرائها تتم من عند باي قسنطينة، وهي كبيرة الحجم ويتراوح سعرها بين عشرة وعشرين دولارا جزائريا للرأس، عكس ثيران العرب التي تتميز بسعرها الرخيص، أما الرسوم التي تدفع على الماشية فهي حسب الشروط السابقة لحكومتنا، ونادرا ما تتجاوز خمسة دولارات من مدينة الجزائر للرأس، وتباع الأغنام بوفرة كبيرة بسعر يتراوح بين دولار إلى دولارين للرأس، أما الدواجن دولار واحد لكل دزينة بأي كمية. كما أن إمكانية شراء الخيول والبغال ستكون رائعة أيضًا بشكل خاص، حيث تم العثور على أفضل سلالة في هذه المقاطعة[32] ، يمكن إيعاز تدني أسعار منتجات الإقليم القسنطيني إلى ما ذكره محمد العربي الزبيري في دراسته حول التجارة الخارجية للشرق الجزائري أن اليهود عملوا على الضغط على السلطات الجزائرية ليطلب من الفرنسيين منع الجزائريين من إقامة محلات تجارية في ماونئ فرنسا الأمر الذي انعكس على تدني قيمة المواد الجزائرية المصدرة[33] .

ج-المنتجات البحرية: تعد من أهم الإمتيازات المربحة، فهي تركز على صيد المرجان ، وهو فرع تجاري مربح للأمة البريطانية كما عبر عنه التقرير ومن شأنه أن يدفع أكثر النفقات التي تساعد الحامية على الإستيطان الضروري لحمايتها[34].

د- منتجات طبيعية: لطالما حاولت بريطانيا الإستفادة من خشب الإقليم القسنطيني وهذا بسبب إستعماله في صناعة السفن، حيث بين التقرير أن "أخشاب السفن تتوفر بكميات كبيرة بالقرب من القالة، وكذلك بين بونا و القالة . ويتم شراؤه مقابل مبلغ تافه، وتتكون من خشب البلوط والزان الفاخر"[35]. ويؤكد التقرير على ضرورة الإهتمام بهذه المادة المهمة " فمادة خشب السفينة وحده شيء يستحق إهتمامًا كبيرًا من دولة بحرية مثل بريطانيا العظمى، وهنا يمكن العثور عليه بأي كمية بما في ذلك البلوط الحي، الذي كانت ترسانة Toulon تتزود منه سابقًا"[36]. بين لنا التقرير فائدة الخشب و كيف كان الفرنسيون يستفيدون منه في صناعة سفنهم، على الرغم أن السلطة لم تعر له الإهتمام الكافي .

4-إستراتيجية بريطانيا التجارية في الإقليم القسنطيني: من خلال ما جاء في التقرير يتضح أن بريطانيا إتبعت إستراتيجية تجارية كان الهدف منها تسيير موارد الإقليم و جني أرباح تعود بالفائدة عليها، وتمثلت إستراتيجيتها كالآتي:

أ- إنشاء شركة القالة التجارية: "فخلال 16 سنة حفظت 12000 طن من الشحن و 1000 بحار، يعملون باستمرار بينهم وبين فرنسا، و تمتعوا بالإمتياز الحصري لاستيراد المصنوعات من فرنسا، وتصدير صوف الشمع والجلود والقمح وأخشاب القوارب إلخ... وتقدم منطقة القالة واحدة من أكثر المجالات ربحًا للمؤسسات التجارية"[37].

ب-الحرية في التبادلات والمعاملات التجارية: شملت هاته الميزة على ضرورة الحرية في المعاملة بين بريطانيا و سكان الإقليم ،ف "مع حرية شراء الماشية والحق الحصري للصيد على الشعاب المرجانية، من شأنه وحده أن يعوض الحكومة البريطانية عن جزء كبير من الدفعة السنوية للداي"[38]. كذلك إتضح أهمية هذا الإقليم الحيوي بالنسبة للقواعد البحرية البريطانية في شرق وغرب المتوسط، حيث عوّل على أن يزودها بالمنتجات الزراعية، إذ " يمكن توفير أي كمية من الماشية لمالطا وجبل طارق والقوات البريطانية في البحر الأبيض المتوسط"[39]. في المقابل يمكن أن يكون سوقا "للمصنوعات البريطانية والمنتجات الإستعمارية ويمكن جلها

بكميات كبيرة، لتزويد المناطق الداخلية من إفريقيا ، إلخ. .."[40] فهذه الإستراتيجية تعود بالفائدةعلى كلا الطرفين.

ج-تشجيع زراعة المحاصيل التجارية:تفطنت بريطانيا إلى ضرورة تشجيع سكان هذا الإقليم على زراعة منتجات تجارية زراعية محددة، فـ" بتشجيع مناسب يمكن زراعة القنب والكتان بجودة عالية جدًا.و إذا كان لدى الناس حافز لزراعة الأرض قد يكون بكميات كبيرة جدًا على الأقل مائة ألف ربع سنويًا"[41].لعل الشيء الملاحظ هو أن التقرير ركز على الفئة المستهدفة من هاته الإستراتيجية وهم الفلاحون، حيث ذكر " أن فلاحي هذه المقاطعة يتمتعون بشخصية مميزة عن أولئك الذين يعيشون على السواحل ... ويُظهر الفلاحون درجة كبيرة من الصراحة والأمانة"[42] فكل هاته الصفات تساعد بريطانيا على السيرفي خطها قصد تحقيق مشروعها التجاري في الإقليم.

د-إقناع السلطة بالفوائد التي سيجنها سكان الإقليم : سعت بريطانيا إلى إقناع باي قسنطينة بمدى قيمة الفوائد التي سيجنها رعاياه من المعاملات التجارية بينها وبينهم "فالمزايا التي يجب أن يستمدها بالضرورة من تجارة رعاياه مع المستعمرة"[43] الإضافة إلى ذلك، حرصت بريطانيا على إسترضاء ومجاملة الباي لأنه "... سيظل دائمًا في حالة مزاجية جيدة من خلال تدخل اللطافة"[44].

هـ-استشراف النفقات والأرباح :وهي ما يميز البريطاني عندما يريد إنجاز مشروع تجاري، فإستشراف النفقات والأرباح يساعد على أخذ فكرة عن ما سيؤول له المشروع التجاري في هذا الإقليم، لهذا ذكر صاحب التقرير بعض النفقات و الأرباح على ضوء عمل الفرنسيين من قبل،والتي تتضح من "التقدير التالي: القيمة السنوية للصادرات من بونا 28.57500 جنيه إسترليني، أنتج من القالة 3,50000 و أنتج من القل 10,10000. إجمالي التكلفة الأولية للصادرات ، 4217500 جنيه إسترليني. إجمالي مصاريف الصيانة والدفع للمستوطنات الثلاثة (القل، القالة، بونا) 18133150، وإجمالي تكاليف الرسوم الأولى 60308150، وإجمالي الناتج الصافي لجميع الصادرات في السوق الأوروبية 10230000، منها يتم خصم التكاليف والرسوم يبقى ربح 4199150 جنيه استرليني . يجب أن يكون تصدير الحبوب والماشية بجميع أنواعها من القالة غير محدود ومعفى من الرسوم الجمركية"[45]. كذلك من الأشياء التي تم حسابها عدد القوارب ،فـ" العدد المحتمل للقوارب ، عندما يتم إجراء ترتيب عادل لحمايتهم يكون ما لا يقل عن خمسمائة، وسيتم توفير هذا الرقم من كالياري[46] وترابانى[47]. فكل قارب يحتوي على ثمانية عشر رجلاً في المتوسط بحيث يتم توظيف تسعة آلاف رجل، معظمهم لديهم

عائلات تتطلع إليهم للحصول على الدعم سنويًا، بينما سيكونون في نفس الوقت مؤهلين لجميع الواجبات المهنة البحرية"[48].

5- العوامل المؤثرة في العملية التجارية في الإقليم القسنطيني: رغم ما يحويه الإقليم من فوائد على بريطانيا، إلا أن التقرير ذكر مجموعة من المؤثرات التي تعود بالسلب على العملية التجارية بين بريطانيا و إقليم قسنطينة نذكر منها:

أ -تعنت السلطة السياسية في عدم تشجيع التجارة:لم تكن السلطة العثمانية تعمل على تشجيع التجارة في هذا الإقليم أو غيره، بل لم تكن مهتمة به والأمر يعود إلى وجود مصادر دخل بديلة عن تشجيع التجارة لدى السلطة، ونقصد "اقتصاد الفدية"[49] الذي كانت السلطة تشجعه و تسعى لإستمراريته بالإضافة عامل آخر وقد ذكره التقرير هو "نظام حكم قاسي واستبدادي والذي يعد عدوًا لكل أنواع التطوير... فالتجارة في هذه المقاطعة مشلولة ...في جميع أنحاء البربري"[50]. ويقصد صاحب التقرير بقوله "أنواع التطوير" فأفكار التجارة و المعاملات الاقتصادية لا تخضع للتجديد والتطوير و لا توجد حوافز، بل تعد عملية قديمة تكون السلطة طرفها الرئيس ما يعرقل التطور التجاري في كامل الإيالة وليس هذا الإقليم فقط .ويعطي التقرير مثالا على إستبداد السلطة في حق الممثلين والمفاوضين التجاريين،إذ وصل الأمر بأن قامت بالقبض على المفاوض الإنجليزي[51] ونقلته إلى قسنطينة، حيث احتُجز قسريًا لمدة ستة أشهر ثم أطلق سراحه.[52] فهذه الممارسات لم تشجع مطلقا الطرف البريطاني على تحقيق مشاريع تجارية ، بل كانت عامل نفور.

ب-الرشوة وعدم الرغبة في التعامل مع المسيحيين: يعد من بين العوامل المؤثرة في المعاملة التجارية، "فكثير منهم ليسوا مولعين جدًا بالتعامل مع المسيحيين"[53] ، ولعل السبب يعود إلى طبيعة العداء الذي يكنه الجزائري للأوربيين ونظرته لهم على أنهم مسيحين "كفار"لا يمكن التعامل معهم خاصة في فترة تميزت بالأعمال العدائية في البحر باسم الدين. أما الرشوة فقد ذكرها التقرير على أن سكان الإقليم "..دائمًا ما يتأثرون بالرشوة في الوقت المناسب وهو أمر جيد!...وتعطى دائما تحت عنوان الهدية الحالية"[54] ، وفي نفس الوقت بين التقرير الفرق في تعامل سكان قسنطينة بين الرجل الإنجليزي و الفرنسي فيذكر".. أن شعب قسطنطينية يتمتع بنصيب كبير من كرم الضيافة ويحترم إسم رجل إنجليزي إلى حد كبير، عكس الفرنسيين المكروهين"[55] ، ولعل سبب كره الفرنسيين هو معاملاتهم التجارية غير مشروعة و الدليل تهريبهم للمنتجات لتونس التي كانت في حالة حرب مع الجزائر خلال تلك الفترة ، بالإضافة إلى طباع الفرنسيين السيئة اتجاه السكان.

ج- ظاهرة النصب والإحتيال: هاته الظاهرة ذكرها التقرير على أنها تنتشر بين السكان " الذين يعيشون على السواحل فهم يدمنون الخداع والسرقة "[56] .ولعل السبب يعود إلى أن منطقة الساحل كانت تشهدا توافدا مختلفا لكل جنسيات بلدان المتوسط لهذا يتأثر السكان بطباعهم السيئة خاصة في التعاملات التجارية، و هو ما صرح به صاحب التقرير عندما أعطى صورة مغاير لسكان الداخل على أنهم طيبون و يتميزون بالأمانة ، لأن طباعهم بقيت على طبيعتها بعيدة عن التأثر.

د-ظاهرة القرصنة والحروب الإقليمية : شكلت القرصنة هاجسا كبيرا في تقدم الأعمال التجارية في حوض المتوسط لهذا نبه التقرير إليها، "فعدد القراصنة الأعداء أعاق هذا الفرع التجاري الأكثر فائدة"[57] بالإضافة إلى الحروب الإقليمية التي كانت تشل المبادلات التجارية وهو ما حدث في فترة "الحرب بين تونس وجلالة صقلية"[58].

هـ-المنافسة الفرنسية :في بداية القرن التاسع عشر عرفت بريطانيا تفوقا تجاريا تاما، و هذا بسبب إنتهاء الحرب الفرنسية البريطانية سنة 1804م، لكن هذا لم يمنع من ظهور إجراءات الرمق الأخير من طرف فرنسا، إذ في عام 1806م، إختار نابليون الحرب الإقتصادية من أجل خنق التجارة البحرية الإنجليزية[59] ، لكن في الجزائر وجد الفرنسيون أنفسهم خارج حق إستغلال موارد الإقليم القسنطيني بعدما استفادوا منه لعدة قرون، لهذا في كثير من المرات كانوا يسعون إلى تقويض عمل البريطانيين عن طريق العمل خفية مع باي قسنطينة الذي حاول عرقلة[60] نشاط التجار البريطانيين، وهو ما عبر عنه صاحب التقرير ب" مكائد أعدائنا الناجحة"[61] لكن داي الجزائر وقف ضدها، كذلك التقرير يؤكد على ضرورة "إستبعاد الفرنسيين الذين حصدوا الحصاد الأكثر ربحية من حيازته على مر القرون الماضية والحالية"[62] وهذا كله لنجاح المشروع التجاري البريطاني.

6-مآلات المشروع التجاري البريطاني في الإقليم القسنطيني : على الرغم من كل التوقعات من نجاح المشروع التجاري البريطاني في الإقليم القسنطيني، إلا أن الواقع كان مختلفا، حيث عملت الظروف ضد نجاحه و إستمراريته لأطول مدة ممكنة، حيث "كان من المتوقع أن تحتل قوة عسكرية القالة وتحصنها، وذلك لجعلها مكانًا مناسبًا لاستقبال السكان وتوفير الحماية المناسبة لمصايد المرجان، لكن لم يتم تنفيذ هذا الجزء من المخطط لأسباب متنوعة، وكثير منها غير معروف، في حين أن التجارة مع بونة شهدت إكتئابًا غير عادي، والتجار الذين ساهموا في إنشائها فقدوا جزءًا كبيرًا من الأموال المكتتب بها... وأثبتت كل محاولة لإنشاء مصايد المرجان أنها فاشلة على الرغم من تخصيص مبالغ كبيرة جدًا لهذا الغرض. يؤسفني عدم إلقاء اللوم على أي شخص بسبب فشل

الخطة الأصلية ولا يتعين علي سوى التعبير عن الأمل في أنه كلما قدمت فرصة مواتية ... فقد نتمكن في غضون سنوات قليلة من فتح مصدر البذخ للتاجر البريطاني الذي لن يتم الحصول عليه في أي جزء آخر من أفريقيا"[63].

جاءت هذه التعاليق في التقرير لتبين أنه لغاية 1810م أي بعد ثلاثة سنوات من الإتفاقية الجزائرية البريطانية، لم تكن هنالك مبشرات سارة لبريطانيا في نجاح تسيير التجارة في هذا الإقليم و جني الفوائد مثلما توقعته، فجملة المعوقات كانت كثيرة ولم تستطع التغلب عليها، لكن أملها كان متواصلا في العمل وهو ما أشار إليه التقرير" ..ونأمل أن تتغلب الشركة البريطانية على هذه الصعوبات مرة أخرى كما في جميع الحالات الأخرى."[64].

هذا التقرير وإن جاء من طرف نائب القنصل البريطاني الذي أعطى لنا صورة واقعية عن غنى الإقليم القسنطيني بالمنتجات التجارية فهو يتوافق مع ما أشار إلية محمد العربي الزبيري في كون التجارة الخارجية في الإقليم الشرقي كانت تخضع لقوى حالت دون تحقيق أفق لتصدير المنتجات وإعادة بعث النشاط الإقتصادي في الإقليم ما يعود بالفائدة على ساكنيه .

الخاتمة:

سعت بريطانيا في الفترة الأخيرة من عمر الجزائر العثمانية، إلى إعادة التموقع وهذا عن طريق الظفر بإمتيازات تجارية سمحت لها في إستغلال الموارد التجارية للإقليم القسنطيني، لكن مع الوقت ظهر البريطانيون عاجزون أمام مجموعة من الأسباب التي لم تسمح لهم بإستغلال ذلك الإقليم بالوجه الذي يجعلهم يجنون أرباحا كانت تبدو في البداية كبيرة وسهلة، ولعل في ختام ورقتنا العلمية هاته يمكن الخروج ببعض النتائج نذكر منها:

- مثل التقرير الذي كان محلّ دراستنا أن البريطانيين كانت لديهم إستراتيجية تجارية في كل مناطق الإيالة وهذا عن طريق قناصلهم الذين أمدّوا السلطات البريطانية بمعلومات كل إقليم التجارية و السياسية و الإجتماعية، ما يعكس أطماع إستعمارية مستقبلية جسدها القنصل بلانكلي في مشروعه الإحتلالي الذي لم يجد المتحمسين له عكس الفرنسيين .

-أظهر التقرير البريطاني مدى غنى الإقليم القسنطيني بالموارد الزراعية والطبيعية والبحرية، وأن إستغلالها لم يكن في مستوى تطلعات سكانه الذين كانوا يأملون إلى حركية تجارية تعود عليهم بالإيجاب.

-يظهر لنا من التقرير أن السلطة العثمانية في الإقليم القسنطيني وعلى رأسها الباي عرقلت المشاريع التجارية التي كان من شأنها تطوير التجارة في هذا الإقليم، والسبب يعود إلى ضيق أفق أصحاب السلطة وعملهم لمصالحهم الشخصية بعيدا عن البعد الجماعي الوطني .

-كذلك بيّن التقرير أن هنالك أسباب كثيرة حالت دون نجاح إستغلال موارد الإقليم القسنطيني من طرف البريطانيين مثل القرصنة ومنافسة الفرنسيين ...الخ ، كل هذا عجّل بانتقال الإمتيازات التجارية من بريطانيا إلى فرنسا بعد عشرة سنوات فقط من حق إستغلال موارد هذا الإقليم .

- لم تعطي السلطة في الإيالة الإهتمام الكبير للتجارة، وهو الشيء الذي لاحظه صاحب التقرير ، ولعل الأمر يعود إلى وجود مداخيل أخرى و من أبرزها إقتصاد الفدية ، الأمر الذي جعل الجزائر تدخل أزمة إقتصادية مع التضييق على نشاط البحرية الجزائرية في المتوسط .

في الأخير تبقى التقارير السرية القنصلية الأوربية مهمة جدا، لكتابة جزء من تاريخنا السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي وهذا لما تحويه من معلومات، حاول أصحابها رصدها لمصالح دولهم، لهذ وجب علينا أن نستعين بها في البحوث المستقبلية .

الهوامش:

1 -Smith, A. An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. Reprinted by Oxford World Classics .Oxford, 2008.P164.

2-Tristan M. Stein. The Mediterranean in the English Empire of Trade, 1660-1748. Doctoral dissertation, Harvard. University.2012.P08.

4-Robert Lambert Playfair. The scourge of Christendom, Annales of British relations with Algiers prior to the French conquest, London: Smith, Elder, And Co, 1884 .p240.

5- Elizabeth Blanckley Broughton. Six Years Residence in Algiers. SAUNDERS AND OTLEY, CONDUIT STREET. LONDON.1839.p430.

6 -هنري ستينفورد بلانكلي، قنصل بريطانيا بالجزائر من 1806 م إلى 1812م. يعد أهم قنصل عمل على توطيد العلاقة بين الجزائر و بريطانيا، و تميزت فترة خدمته بتوسع النفوذ البريطاني داخل الجزائر خاصة على المستوى الإقتصادي. كان له مشروع إحتلال الجزائر لكنه رفض بسبب إنشغال بريطانيا بطرد الفرنسيين من إسبانيا .

7- كانت إيّالات شمال إفريقيا تسمى بالدول البربرية أو دول الساحل البربري *Barbary Coast* ، وغالبا ما ذكرت هاته التسمية في المعاهدات الجزائرية البريطانية .

8- Elizabeth Blanckley . Six Years Residence in Algiers.p431.

9- تم الحكم عليه بالإعدام نتيجة تلك الأعمال الغير مشروعة،رغم تقديم القنصل شفاعة لدى الداي التي قبلها، لكن تم تنفيذ حكم الإعدام قبل وصول برقية الداي الى قسنطينة. أنظر:

-Elizabeth Blanckley . Six Years Residence in Algiers.p214.

10- Ibid.p430.

11 - Ibid.p430

12- Ibid.p431.

13- Ibid.p431.

14- Ibid.p431.

15- Ibid.p431.

16- Ibid.p431.

17- Ibid.p432.

18- Ibid.p202.

19- حول موضوع إستيلاء بريطانيا على جزيرة ميورقة أنظر:

- H. T. Dickinson. THE CAPTURE OF MINORCA 1708. The Mariner's Mirror. 1965. Volume 51. P 195-204.

20- Elizabeth Blanckley . Six Years Residence in Algiers.p432.

21- Ibid.p433.

22- Ibid .p432.

23 - Ibid.p433.

24- Ibid.p432.

25- ربعين ونصف إنجليزي واثنين من السلماس ثلاثة أرباع قياس مالطا.

26- Elizabeth Blanckley . Six Years Residence in Algiers.p.434

27- Ibid.p434

28- Ibid.p434

29- Ibid.p434

30- Ibid.p434

31- Ibid.p435
32- Ibid.p435

33- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري،مرجع سابق، ص 84.

34- Ibid.p437
35- Ibid.p435.
36 - Ibid.p438.
37- Ibid.p437.
38- Ibid.p438.
39- Ibid.p438.
40- Ibid.p438.
41- Ibid.p431.
42- Ibid.p436.
43 - Ibid.p441.
44 - Ibid.p441.
45- Ibid.pp437.438.
48-Elizabeth Blanckley . Six Years Residence in Algiers.p437.

49-من ركائز إقتصاد الإيالة القرصنة التي كانت تدر أموالا كبيرا على الخزينة، لكن في نفس الوقت كانت الفدية الخاصة بالأسرى تحتل مكانة كبيرة أيضا من تلك المداخيل، فالجهات الفاعلة في إقتصاد الفدية هم بالدرجة الأولى الجزائريون والمغربيون والإسبان، ومؤسسات الفدية الكنسية، واليهود والتجار والمسلمين، فهذا الإقتصاد شهد التعاون والتنافس في إجراءات الفدية. كما أنها توضح قيمة الأسرى وتنظيم الإتجار بالبشر عبر البحر، فوجودها الكبير وبشكل غير عادي، أدى إلى التفاعلات بين هؤلاء الممثلين ما جعل تنظيم التجارة والتنقل في منطقة البحر الأبيض المتوسط يخضع لها. أنظر:

- Daniel Hershenzon. The Captive Sea: Slavery, Communication, and Commerce in Early Modern Spain and the Mediterranean. University of Pennsylvania Press, 2018.p165.

50- Elizabeth Blanckley . Six Years Residence in Algiers.p433.

51-كلف حكام مالطا ألكسندر بال مفاوضا انجليزيا ليتفاوض مع باي قسنطينة حول امكانية شراء الحبوب والمواشي اللزمة لسكان مالطا و الحامية الإنجليزية . انظر:محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، مرجع سابق، ص 136.

52- Ibid.p439.
53- Ibid.p435.
54- Ibid.p435.
55- Ibid.p435.
56- Ibid.p436.
57- Ibid.p441.
58- Ibid.p441.
59- PAGÉ Sylvain. Naval warfare of a new kind during the Napoleonic age: The case of the Anglo-American war of 1812-1814. www.napoleon.org

60 -أثبتت التقارير أن نائب القنصل البريطاني إسكوديرا كان متورطا مع باي قسنطينة في مؤامرة لإنتزاع تجارة عنابة من أيدي البريطانيين، وإعطاء هذا المكان إلى سلطة التونسيين، الذين بدورهم سيعطونه للفرنسيين. أنظر:

-Elizabeth Blanckley . Six Years Residence in Algiers.p215.

61- Ibid.p438.
62- Ibid.p434.